دراسة تقيمية لجاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر

أ.د بوشنافة الصادق
أ. بن لكحل محمد أمين
جامعة المديـة

ملخص:
يركز هذا البحث على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث توصلنا من خلال البحث إلى أن الجزائر لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث حجم تدفقات الاستثمار الواردة إليها رغم تحسن بعض المتغيرات الاقتصادية بها، أو من حيث وضعية مناخ الاستثمار بها وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:
This research focus on foreign direct investment and to check for investment climate in Algeria through using the international and regional index. In addition, this study tries to study the most important economic variables which have an impact in attracting foreign direct investment in Algeria by using the multiple regressions.
This study found that Algeria is not an attractive site for the foreign direct investment due to the lack of investment flows, although the improvement in some economic variables or the status of investment climate according to the international and regional index.
Keywords: foreign direct investment, investment climate, business environment, Algerian economy.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولية لكل دول العالم بعدما كانت القروض الخارجية المصدر الرئيسي في تمويل برامج التنمية في الدول النامية إلى حين انفجار أزمة المديونية الدولية سنة 1982 والتي جعلت المؤسسات المالية المقرضة تعيد النظر في سياساتها الإقراضية وأضفت عليها جملة من الشروط القاسية، الأمر الذي دفع بالدول الراغبة في الاستدانة إلى تغيير نمط وطبيعة مصادر التمويل، وهنا بدأت الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبحث عن بدائل لتمويل التنمية الاقتصادية بها حيث اتجهت هذه الدول إلى إزالة القيود المفروضة على هذا النوع من الاستثمار، وفي ظل زيادة المنافسة بين مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما مع بروز ظاهرة العولمة المالية وتراجع دور الدولة في الاقتصاد، أصبحت كل الدول تسعى لتحسين مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية ومنح المزيد من

المزايا والحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي والعمل على تحسين بيئة الأعمال بها لما لهذا النوع من الاستثمارات من مزايا هامة للدول المضيفة أهمها تمويل التنمية الاقتصادية والتخفيف من البطالة والحد من عجز موازين المدفوعات ونقل التكنولوجية والخبرة الفنية والمعرفية، هذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى جاذبية مناخ الاستثمار للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نقسم هذا العمل إلى المحاور التالية:

1. ماهية مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.
3. وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية.
4. أثر المتغيرات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

1. ماهية مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1.مدخل لمناخ الاستثمار:

1-1-1.تعريف مناخ الاستثمار: يعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات. كما من شأنه أن يؤثر في اتجاهات تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته ومكوناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية، كلها عوامل تمثل لنا وضعية المناخ الاستثماري لأي دولة[1].

1-1-2.مكونات مناخ الاستثمار: يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من المكونات يمكن اختصارها فيما يلي:

أ) النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذبه وزيادة معدلاته، فكلما كان النظام الاقتصادي متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي مستقراً كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطراً على الأمن كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. بالإضافة إلى النظام البيئي وهو مجوعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة له. وأيضا النظام المؤسسي فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت

---

[1] بتصرف بالاعتماد على:

- عبد المجيد تيماوي ومصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 242.
- حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص 8.

الإدارة المختصة بالاستثمار تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. كما أن توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح[2].

ب) قوانين وتشريعات الاستثمار: وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في الداخل والاستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار[3].

ج) السياسة الاقتصادية: وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، وكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، وغير متضاربة الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت جاذبةً للاستثمار والعكس صحيح[4].

2-1. الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، حيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد المضيف من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط المشروع المعني. وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم من خلال إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإنه يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن حصول كيان اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. حيث يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.[5]

---

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 192، 193.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص 194،195.

[4] نفس المرجع، ص 194،195.

[5] بتصرف، بالاعتماد على:

- أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 19.

- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 18.

1-2-2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت وتباينت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك حسب النوع والأهمية النسبية وحسب الخصائص المميزة لكل شكل، يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

أ) الاستثمار المشترك: يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، والخبرة وبراءة الاختراع و العلامات التجارية...الخ.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة المضيفة.

- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.[6]

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على الشركة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا معظمها ومن بينها الجزائر، تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع[7].

ب) الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)[8]. إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها. إلا أن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة حدة المنافسة بين الدول

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

OCDE, définitions des références détaillées des investissements internationaux, France, -1983, P14.

[6] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 15-16.

[7] فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص29.

[8] Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, L'investissement international, Edition Armand colin, France, 1996, p8.

النامية وحتى الدول المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[9].

ج) مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا)، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...الخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يُتفق عليه. ونشير هنا أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل الاستثمار المملوك بالكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[10].

د) الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون التصدير يدر أرباحا بعملة أجنبية تؤدي إلى زيادة في الدخل وتحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مزايا أخرى مثل زيادة فرص عمل محلية ونقل تكنولوجيا حديثة وتدريب وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية[11].

2. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

بذلت الجزائر مجهودا كبيرا منذ تسعينيات القرن الماضي من أجل إنشاء مناخ استثماري ملائم وبيئة أعمال بسيطة وسهلة، حيث تم إصدار قوانين خاصة بتنظيم الاستثمار، كما قدمت عديد الحوافز و المزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب، بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني و حالة من الاستقرار السياسي، سجلنا أيضا تحسن عديد المتغيرات الاقتصادية الكلية وتطور في حالة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

2-1. تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: ويمكن تقديم نظرة عن تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[9] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص22.

[10] نفس المرجع، ص 24، 25.

[11] نواف أبو شمالة، الاستثمار الأجنبي والتنمية – حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2014، ص 18.

الجدول رقم (01): تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2012).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	السكان (مليون نسمة)	معدل التضخم (%)	الحساب الجاري (مليار دولار)	عجز الموازنة العامة (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (متوسط الفترة)	الصادرات (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)
2002	56,8	30,9	1,4	8,59	0,132	77,215	18.720	22,571	25,15
2003	67,9	31,4	4,3	5,55	5,67	79,682	24.460	22,642	35,45
2004	85,3	31,9	4	10,19	6,05	77,395	32.220	23,353	45,69
2005	103,2	32,9	1,4	21,18	12,22	73,36	46.330	20,6	59,16
2006	117,02	33,5	2,3	28,92	15,84	73,276	54.740	17,191	81,46
2007	134,9	34,1	3,7	30,631	6,39	69,367	60.590	5,795	114,97
2008	171	34,6	4,9	34,44	14,045	64,57	79.146	5,921	148,09
2009	137,2	35,3	5,7	0,401	-9,816	72,644	45.080	5,687	155,11
2010	161,8	36	3,9	12,2	-2,9	74,403	57.219	5,681	162,2
2011	198,8	36,7	4,5	17,68	-2,4	72,938	72.880	4,405	182,2
2012	209,3	37,5	8,9	12,3	-10,7	77,535	71.622	3,8	190,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لسنوات الفترة (2002-2012).
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، مارس 2013.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2014.
- بيانات البنك الدولي، من الموقع الالكتروني: http://data.worldbank.org
بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

xويمكن ملاحظة من خلال الجدول السابق مدى تحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)، ويمكن إجمال أهم هذه التطورات في النقاط التالية:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 56.8 مليار دولار سنة 2002 إلى 209.3 مليار دولار سنة 2012 ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار البترول، وأيضا إلى برامج التنمية المطبقة خلال الفترة، لتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عربيا من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013.[12]
- سجلت هذه الفترة استقرار معدلات التضخم في نسب مقبولة حيث بلغ متوسط الفترة 4.1 % مع توقع استمرارها تحت مستوى 5% سنة 2015 نتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد.

[12] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- سجلت الموازنة العامة فائضا خلال الفترة (2002-2008)، مقابل تسجيل عجز موازني ابتداء من سنة 2009 ، حيث تم تسجيل عجز بقيمة -10.22 مليار دولار سنة 2014 مما يدل على التأثير الواضح للإيرادات النفطية على الميزانية العامة، بالإضافة إلى تسجيل زيادة معتبرة في قيمة النفقات العامة التي تعلقت أساسا بالبرنامج الخماسي (2009-2014).
- بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الأداء الخارجي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من 18.720مليار دولار سنة 2002 إلى 71.622 مليار دولار سنة 2012 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 17.50% كان اغلبها صادرات نفطية حيث شكلت الإيرادات البترولية سنة 2012 نسبة 65.3% من إجمالي الإيرادات العامة[13]، كما سجل الحساب الجاري فائضا طيلة الفترة، رغم هذا سجلنا انخفاضا لأداء الحسابات الجارية من 16.6 مليار دولار كمتوسط للفترة (2002-2012) إلى -6.8 مليار دولار لسنة 2014[14] ويعود هذا إلى انخفاض قيمة الصادرات حيث سجلنا انخفاض بقيمة 8.5 مليار دولار وارتفاع تكلفة الواردات بقيمة 0.6 مليار دولار بين عامين 2013 و2014. كما سجلنا ارتفاع في احتياطي الصرف الأجنبي خلال هذه الفترة حيث ارتفع من 25.15 مليار دولار سنة 2002 إلى 190.7 مليار دولار سنة 2012، كما انخفضت قيمة الدين الخارجي من 22.5 مليار دولار سنة 2002 إلى 3.8 مليار دولار سنة 2012، وهذا راجع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة.

2-2. وضعية الجزائر في أهم المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار: لتقديم صورة واضحة عن حالة المناخ الاستثماري في الجزائر وذلك من خلال أهم المؤشرات الدولية لتقييم جودة البيئة الاستثمارية.

2-2-1. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: يصدر البنك الدولي منذ سنة 2004 سلسة تقارير تشمل بيئة أداء الأعمال تهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية لـ 189 دولة من بينها 19 دولة عربية والعمل على تحسينها، حيث يتم قياس اثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية. حيث يقاس مؤشر سهولة أداء الأعمال على أساس متوسط عشر مؤشرات فرعية وهي: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار كما هو موضح في الجدول التالي:

[13] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، ص 388.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2015، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2015، ص14.

الجدول رقم(02): وضعية الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

	2014	2015	التغير
المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	147	154	7-
بدء المشروع	139	141	2-
استخراج تراخيص البناء	122	127	5-
الحصول على الكهرباء	150	147	3+
تسجيل الممتلكات	156	157	1-
الحصول على الائتمان	169	171	2-
حماية المستثمرين	123	132	9-
دفع الضرائب	174	176	2-
التجارة عبر الحدود	131	131	-
إنفاذ العقود	120	120	-
تسوية حالات الإعسار	94	97	3-

Source: World Bank group, Le Site web: http://www.doingbusiness.org

من خلال الجدول السابق يتضح لنا المرتبة المتأخرة للجزائر ضمن هذا المؤشر، حيث سجلنا تراجعا بمقدار 7 مراتب كاملة خلال سنة 2015، وهذا يدل على تعقيد الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين مقارنة بدول أخرى، رغم أن الجزائر قامت بتحديث البنية التحتية لميناء الجزائر العاصمة فيما يخص التجارة عبر الحدود، حيث سجلت الدول العربية نحو 15 تغيرا في بيئة أداء الأعمال منها 12 إجراء سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال و 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة[15]. طبقت الجزائر نحو 9 إجراءات في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة ما بين 2005 و2015 كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (03): الإصلاحات المنفذة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

المؤشرات الفرعية	عدد الإجراءات
استخراج تراخيص البناء	1
تسجيل الممتلكات	1
الحصول على الائتمان	3
دفع الضرائب	2
التجارة عبر الحدود	1
تنفيذ العقود	1

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع، الكويت، 2014، ص10.

[15] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الشكل رقم (01): توزيع الإصلاحات المنفذة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

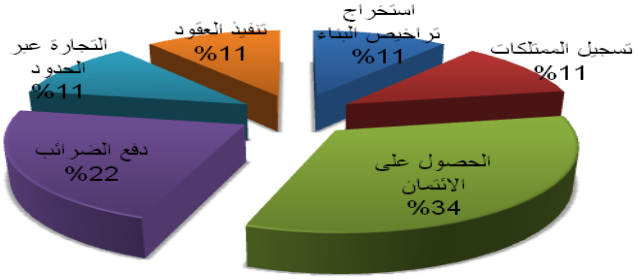

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

توزعت الإصلاحات البالغ عددها 9 إصلاحات في الجزائر خلال الفترة (2005-5015) حسب طبيعتها ما بين 3 إصلاحات في مؤشر الحصول على الائتمان بنسبة 34 % وإصلاحين في مؤشر دفع الضرائب بنسبة 22% بينما كان فيه إصلاح واحد في مؤشرات استخراج تراخيص البناء، تسجيل الممتلكات، التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود، فيما خلت المؤشرات الأخرى من أي إصلاح وهذا غير كاف، حيث لم تمثل هذه الإصلاحات إلا 4.6% من إجمالي الإصلاحات المنفذة في الدول العربية خلال نفس الفترة.

2-2-2. مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995[16]. ويستند المؤشر إلى عشرة عوامل وهي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (معدل التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفكرية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[17].

دليل المؤشر:

- [1- 1.95] يدل على حرية اقتصادية كاملة؛

[16] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 18.
[17] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت، 2004، ص 103.

- [2-2.95] يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- [3-3.95] يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- [4- 5.00] يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

ويمكن توضيح مكانة الجزائر ضمن هذا مؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نقاط المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90
الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157
الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14

Source: The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015 بـ 48.9 نقطة مئوية وهو رصيد أقل من كل المتوسطات الإقليمية والعالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري في المرتبة 157 من بين 177 دولة والمرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 1.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، وهذا بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق العام والنقص التحرر من الفساد والحرية النقدية. حيث نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، حيث انه مرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص.

3-2-2. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة- Political Risk Services (PRS)- من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية – International Country Risk Guide(ICRG)- منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر الركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %)[18]. ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول لخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
من صفر إلى 49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59.5	درجة مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69.5	درجة مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79.5	درجة مخاطرة منخفضة
من 80 إلى 100	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2005**، الكويت، 2005، ص 64.

[18] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية2007، الكويت، 2007، ص 97.

فكلما ارتفع المؤشر يعني أن درجة المخاطرة انخفضت، و يمكن تقديم وضعية الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): وضع الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

السنوات	التنقيط (نقطة مئوية)	درجة المخاطرة
2000	54.5	درجة مخاطرة مرتفعة
2001	62.5	درجة مخاطرة معتدلة
2002	61.5	درجة مخاطرة معتدلة
2003	63.75	درجة مخاطرة معتدلة
2004	65.5	درجة مخاطرة معتدلة
2005	76	درجة مخا درجة مخاطرة
2006	77.25	درجة مخاطرة منخفضة
2007	78.25	درجة مخاطرة منخفضة
2008	77.5	درجة مخاطرة منخفضة
2009	76.75	درجة مخاطرة منخفضة
2010	70.75	درجة مخاطرة منخفضة
2011	71.25	درجة مخاطرة منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، و بيانات PRS Group من الموقع الالكتروني:
www.Prsgrpup.com/ICRG

يمكن القول بأن الجزائر تحسنت في ترتيبها ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة الماضية، لكنها بقيت تتراوح بين درجة مخاطرة مرتفعة ومنخفضة وهذا يقودنا إلى القول بان الجزائر قامت فعلا بتحسين مناخها الاستثماري، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة.

2-2-4. **مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة إلى الفساد):** تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم[19].

دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).
- 10 (درجة شفافية عالية).
- مابين صفر- 10 (مستويات متدرجة من الشفافية –النظرة للفساد-).

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2004-2014).

[19] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001، ص 88.

الجدول رقم (07):وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2004-2014).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الدول	146	159	163	179	180	178	180	180	176	177	175
الرتبة	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100
التنقيط	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني: www.transparency.org

تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2004-2014) بين 2.7 و3.6 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر في هذه الفترة، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014- 2015 فان الفساد يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9% بعد الحصول على التمويل بنسبة 15.1%[20].

3.تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

شهدت الجزائر خلال الفترة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، رغم ذلك تميزت هذه التدفقات بالتذبذب وهذا ما يوضحه الشكلين التاليين:

الشكل رقم (02):تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).

الوحدة: مليون دولار.

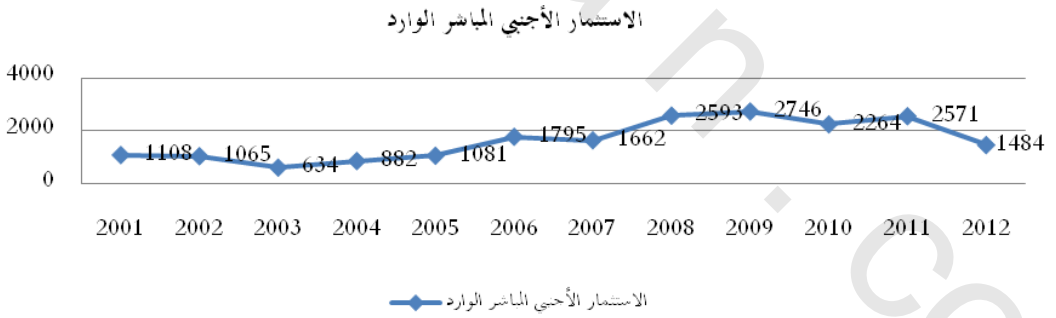

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2014، ص14.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تدني مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2012) حيث بلغت اعلي

[20] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015, p106.

مستوى لها سنة 2009 بقيمة 2.746 مليار دولار رغم ما شهده العالم من أزمة مالية حيث زادت بمعدل 5.9% مقارنة بسنة 2008، أيضا نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت سنة 2012 بمعدل 42.3% مقارنة بسنة 2011 رغم انه في سنة 2012 تمكنت الدول النامية من تجاوز مجموعة الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمرة الأولى على الإطلاق، حيث وصلت إلى 52 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، إذن رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية والذي أثر إيجابا على هذه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، إلا أنها كانت ضئيلة جدا حيث لم تشكل هذه التدفقات خلال الفترة (2001-2012) سوى 3.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية و0.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية.

الشكل رقم (03):تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).

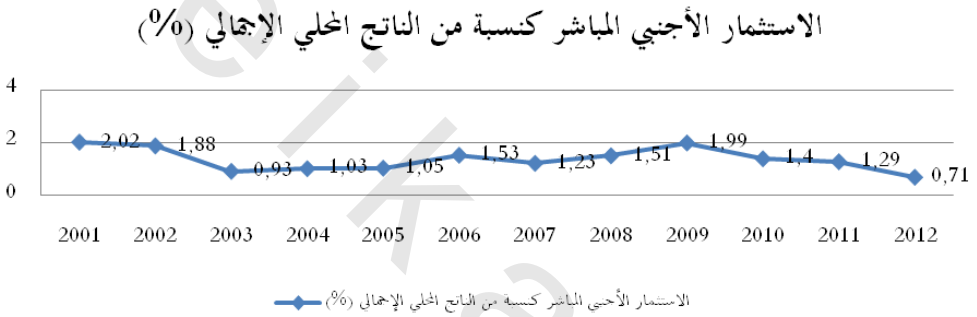

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، مرجع سبق ذكره، ص14.

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف، ونلاحظ من الشكل السابق أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جداً وأقل من متوسط الدول النامية، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال لم يساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الجزائري.

Obeikan.com

الشكل رقم (04):أكبر عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2001-2010).

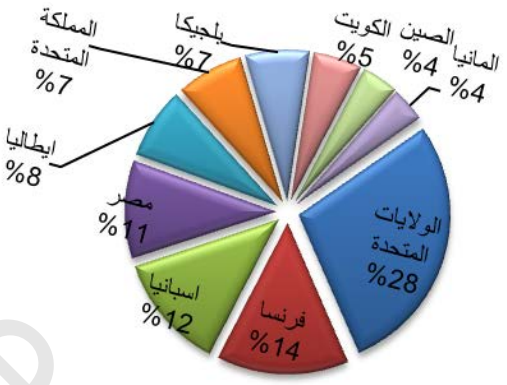

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة،** مرجع سبق ذكره، ص14.

نلاحظ أن اكبر دولة مستثمرة في الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 3.487 مليار دولار خلال الفترة (2001-2010) تلتها فرنسا بقيمة 1.734 مليار دولار، أما اكبر دولة عربية مستثمرة في الجزائر فهي مصر بقيمة 1.308 مليار دولار تلتها الكويت بقيمة 644 مليون دولار خلال نفس الفترة[21].

4. بناء نموذج قياسي يربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لمعرفة اثر مناخ الاستثمار في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2012)، ولان مناخ الاستثمار يتكون من عديد العناصر المعقدة والمتشابكة، سنحاول تحديد العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الدراسة القياسية، و لتكن متغيرات الدراسة كما يلي:

IDE:	الاستثمار الأجنبي المباشر	**DB:**	فائض أو عجز الموازنة العامة
PIB:	الناتج المحلي الإجمالي	**TC:**	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
P:	عدد السكان	**DE:**	الدين الخارجي
TI:	معدل التضخم	**RI:**	الاحتياطات الدولية
BP:	الحساب الجاري	**X:**	الصادرات

ولقد تم استخدام النموذج التالي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2012):

[21] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، مرجع سبق ذكره، ص14.

$$IDE= a+b_1\ PIB+b_2\ P+b_3\ TI+b_4\ BP+\ b_5\ DB+\ b_6\ TC+\ b_7\ DE+\ b_8\ RI+\ b_9\ X$$

حيث قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS فتوصلنا إلى النتائج التالية:

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	X, DB, TC, TI, BP, DE, P, RI[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : IDE
b. Tolérance = ,000, limites atteintes.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,985[a]	,971	,854	,286811

a. Valeurs prédites : (constantes), X, DB, TC, TI, BP, DE, P, RI

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5,452	8	,682	8,285	,112[b]
	Résidu	,165	2	,082		
	Total	5,617	10			

a. Variable dépendante : IDE
b. Valeurs prédites : (constantes), X, DB, TC, TI, BP, DE, P, RI

obeikan.com

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	14,651	8,991		1,630	,245
	P	-,309	,419	-,900	-,736	,538
	TI	-,061	,108	-,171	-,562	,631
	BP	,055	,070	,803	,782	,516
	DB	,023	,041	,276	,561	,631
	TC	-,094	,077	-,531	-1,216	,348
	DE	,128	,105	1,462	1,223	,346
	RI	,061	,029	5,015	2,083	,173
	X	-,087	,065	-2,334	-1,347	,310

a. Variable dépendante : IDE

Variables exclues[a]

Modèle		Bêta dans	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité
						Tolérance
1	PIB	-13,338[b]	-1,232	,434	-,776	9,927E-005

a. Variable dépendante : IDE

b. Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), X, DB, TC, TI, BP, DE, P, RI

حيث ظهر معامل التحديد بقيمة $\mathbf{R^2=0.97}$ بمعنى أن المتغيرات المستقلة (المتغيرات الاقتصادية الكلية) تفسر تغيرات المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) بنسبة 97% وهي قيمة مقبولة جدا تأكد أن النموذج مقبول، كما توصلنا إلى أن كل المتغيرات الاقتصادية كان لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ما عدا الناتج المحلي الإجمالي فان هذا العامل ليس له دلالة إحصائية وغير معنوي ولا يمكن قبوله، لتصبح المعادلة كما يلي:

IDE=14.651-0.309 P-0.061 TI +0.055 BP+0.023 DB-0.094 TC+0.128 DE+0.061 RI-0.087X

حيث توصلت النتائج من خلال النموذج إلى أن العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة ضعيفة، وكانت طبيعة هذه العلاقة طردية بين كل من متغيرات الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة والدين الخارجي وقيمة الاحتياطات الدولية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فمثلا زيادة الحساب الجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.055 وحدة. بينما وجدنا علاقة عكسية بين كل من عدد السكان

ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار والصادرات مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر أي أنه مثلا زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.061 وحدة.

الخاتمة:

بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. على الرغم من التحسن الحاصل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2012) مقارنة بالفترات السابقة، إلا أننا وجدنا أن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما زالت ضئيلة جدا فهي لم تمثل سوى 3.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة مشاكل وعراقيل، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا ضمن المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية، فلم تقم خلال العقد الأخير سوى بـ 9 إصلاحات على مستوى بيئة أداء الأعمال، وكان تنقيطها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر الشفافية ضعيفا، حيث سجلنا صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، وان بيئة الاستثمار غير شفافة وتتسم بالفساد والبيروقراطية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. تحسنت المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) ويعود سبب هذا التحسن إلى الارتفاع الكبير في مداخيل الجباية البترولية، بالإضافة إلى برامج التنمية المطبقة، إلا أن تأثير هذه المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان ضعيفا، فكان لبعض المتغيرات الاقتصادية تأثير ايجابي ولو انه كان ضعيف جدا، فيما البعض الآخر كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات والتوصيات:

يمكن تقديم بعض التوصيات التي خلصت لها الدراسة بغرض تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله أكثر جاذبية فيما يلي:

1. العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي وسوق المال بالإضافة إلى زيادة درجة حماية المستثمر الوطني والأجنبي.

2. تفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمار، وإلغاء أو تعديل بعض القوانين خاصة قاعدة 51-49 % وجعلها تخص القطاعات الإستراتيجية فقط.

3. تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار في تحسين بيئة أداء الإعمال من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار خاصة من حيث عددها و تكلفتها والوقت المستغرق لانجازها، بالإضافة إلى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية.

4. العمل على منح المستثمر الوطني والأجنبي حرية اقتصادية اكبر، وفتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص.

5. مراجعة سياسة ترويج الاستثمار بإحداث هيئات خاصة بترويج الاستثمار تعمل على تعريف المستثمر الأجنبي بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في الجزائر خاصة في القطاعات الحساسة كقطاعات الفلاحة والصحة والتعليم...

قائمة المراجع:

1) أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2) بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، مارس 2013.

3) حربي محمد موسى عريقات، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007.

4) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013**.

5) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لسنوات الفترة (2002-2012).

6) عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

7) عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

8) عبد المجيد تيماوي ومصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

9) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

10) فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

11) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

12) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2015**، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2015.

13) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2014.

14) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2014.

15) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع، الكويت، 2014.

16) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**، الكويت، 2004.

17) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، الكويت، 2001.
18) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2007**، الكويت، 2007.
19) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2005**، الكويت، 2005.
20) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006.
21) نواف أبو شمالة، **الاستثمار الأجنبي والتنمية – حالات دراسية**، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2014.
22) البنك الدولي، من الموقع الالكتروني: http://data.worldbank.org
23) منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني: www.transparency.org
24) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx
25) Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**, Edition Armand colin, France, 1996.
26) OCDE, **définitions des références détaillées des investissements internationaux**, France, 1983.
27) PRS Group, le site web: www.Prsgrpup.com/ICRG
28) The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index
29) World Bank group, Le Site web: http://www.doingbusiness.org
30) World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2014-2015.**